

وتسوى بنفس الطريقة جميع المبالغ المحددة بالجنيه الاسترليني في العقود المبرمة طبقاً لهذا الاتفاق والتي لم تسدد حتى تاريخ ذلك التغيير

يكون هذا الكتاب جزءاً لا يتجزأ من اتفاق المدفوعات المذكور بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية ألمانيا الديمقراطية المؤرخ ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٧٠

أماكم يا صاحب السعادة أن تؤكدوا أن محتويات هذا الكتاب تعبر تماماً عن التقام الذي تم التوصل إليه بيننا .

وتفضلوا يا صاحب السعادة بقبول عظيم تقديري .

(إمضاء)

محمد ذو الفقار

صاحب السعادة

أوينج كاتر

رئيس الوفد الحكومي

لجمهورية ألمانيا الديمقراطية

برلين

رئيس الوفد الحكومي

لجمهورية ألمانيا الديمقراطية

برلين في ١ ديسمبر سنة ١٩٧١

صاحب السعادة

تسلمت كتابكم بتاريخ اليوم الذي يحتوي على الآتي :

” فيما يتعلق بالاجتماع الخاص باللجنة المشتركة لإبرام البروتوكول السنوي لتبادل البضائع بين جمهورية مصر العربية وجمهورية ألمانيا الديمقراطية لعام ١٩٧٢ ، فقد اتفقنا على تعريف المادة السابعة في اتفاق المدفوعات بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية ألمانيا الديمقراطية المؤرخ ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٧٠ كما يلي :

في حالة حدوث أي تغيير في سعر تعادل الجنيه الاسترليني بالنسبة للذهب الذي يبلغ في الوقت الحاضر :

الجنيه الاسترليني = ٢,١٣٢٨١ جرام من الذهب الخالص

فإنه تبعاً لذلك تعدل الحسابات المشار إليها في المادة (٣) ويمثل كذلك حد المديونية المتفق عليه طبقاً للمادة (٥) من هذا الاتفاق في تاريخ التغيير بحيث تظل قيمة الأرصدة بالنسبة للذهب دون تغيير .

وتسوى بنفس الطريقة جميع المبالغ المحددة بالجنيه الاسترليني في العقود المبرمة طبقاً لهذا الاتفاق والتي لم تسدد حتى تاريخ ذلك التغيير .

## قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٩٩٣ لسنة ١٩٧٢

بشأن الموافقة على الكتاب المتبادل للجنة المشتركة لإبرام البروتوكول السنوي للتبادل التجاري بين جمهورية مصر العربية وجمهورية ألمانيا الديمقراطية الموقع في برلين بتاريخ أول ديسمبر سنة ١٩٧١ ، والخاص بتعريف المادة السابعة من اتفاق المدفوعات الموقع بين البلدين بتاريخ ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٧٠

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وبعد موافقة مجلس الشعب ؛

قرر :

مادة وحيدة - الموافقة على الكتاب المتبادل للجنة المشتركة لإبرام البروتوكول السنوي للتبادل التجاري بين جمهورية مصر العربية وجمهورية ألمانيا الديمقراطية الموقع في برلين بتاريخ أول ديسمبر سنة ١٩٧١ ، والخاص بتعريف المادة السابعة من اتفاق المدفوعات الموقع بين البلدين بتاريخ ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٧٠ ، وذلك مع الحفاظ بشرط التصديق من مدير رئاسة الجمهورية في ٤ رجب سنة ١٣٩٠ (١٣ أغسطس سنة ١٩٧٢)

أنور السادات

رئيس الوفد الحكومي

لجمهورية مصر العربية

برلين في ١ ديسمبر سنة ١٩٧١

صاحب السعادة

فيما يتعلق بالاجتماع الخاص باللجنة المشتركة لإبرام البروتوكول السنوي لتبادل البضائع بين جمهورية مصر العربية وجمهورية ألمانيا الديمقراطية لعام ١٩٧٢ ، فقد اتفقنا على تعريف المادة السابعة في اتفاق المدفوعات بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية ألمانيا الديمقراطية المؤرخ في ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٧٠ ، كما يلي :

” في حالة حدوث أي تغيير في سعر تعادل الجنيه الاسترليني بالنسبة للذهب الذي يبلغ في الوقت الحاضر :

الجنيه الاسترليني = ٢,١٣٢٨١ جرام من الذهب الخالص

فإنه تبعاً لذلك تعدل الحسابات المشار إليها في المادة (٣) ويمثل كذلك حد المديونية المتفق عليه طبقاً للمادة (٥) من هذا الاتفاق في تاريخ التغيير بحيث تظل قيمة الأرصدة بالنسبة للذهب دون تغيير .

## قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٠٧٧ لسنة ١٩٧٢ .

باعتبار مشروع إنشاء محطة مياه الشرب بمدينة طلخا -  
محافظة الدقهلية من أعمال المنفعة العامة والاستيلاء على الأرض  
اللازمة له

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور؛

وعلى القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ في شأن نزع ملكية العقارات للخدمة  
العامة أو التحسين والقوانين المعدلة له؛

وعلى القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن تعديل بعض الأحكام  
تخاصة بنزع الملكية للخدمة العامة والاستيلاء على العقارات؛

وعلى القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون نظام الإدارة المحلية  
والقوانين المعدلة له ولائحته التنفيذية؛

وعلى القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧١ في شأن الحكم المحلى؛

قرر:

مادة ١ - يعتبر مشروع إنشاء محطة مياه الشرب بمدينة طلخا -  
محافظة الدقهلية من أعمال المنفعة العامة .

مادة ٢ - يستولى بطريق التنفيذ المباشر على قطعة الأرض اللازمة لإقامة  
هذا المشروع ملك السيدة/ السيدة عبد العزيز يونس والبالغ مساحتها  
١٢ أفدنة و١٢ قيراطا والموضح بيانها وموقعها وحدودها بالمذكرة والرسم  
تراثيين .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

مدر برتبة الجمهورية في ٢٠ رجب سنة ١٣٩٢ ( ٢٩ أغسطس سنة ١٩٧٢ )

أنتور السادات

مذكرة إيضاحية

تقرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ١٠٧٧ لسنة ١٩٧٢  
في شأن اعتبار مشروع إنشاء محطة مياه الشرب بمدينة طلخا -  
محافظة الدقهلية من أعمال المنفعة العامة والاستيلاء على الأرض  
اللازمة له

نظرا لأن مدينة طلخا تعاني من انعدام مياه الشرب بها حيث إنها تعتمد  
مياه الشرب من محطة مدينة المنصورة التي أصبحت غير قادرة على مواجهة

ويكون هذا الكتاب جزءا لا يتجزأ من اتفاق المدفوعات المذكور بين  
حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية ألمانيا الديمقراطية المؤرخ  
٢٦ نوفمبر سنة ١٩٧٠

أسألكم يا صاحب السعادة أن تؤكدوا أن محتويات هذا الكتاب تعبر  
تماما عن التفاهم الذي تم التوصل إليه بيننا .

أؤكد أن محتويات كتابكم تعبر تماما عن التفاهم الذي تم التوصل إليه بيننا .

وتفضلوا يا صاحب السعادة بقبول عظيم تقديري ما

(إمضاء)

أوليجن كاتر

صاحب السعادة

محمد ذو الفقار

رئيس الوفد الحكومي

لجمهورية مصر العربية

برلين

## وزارة الخارجية

قرار

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية ( بالنيابة )

بعد الاطلاع على القرار الجمهوري رقم ٩٩٣ لسنة ١٩٧٢ الصادر بتاريخ  
١٣ أغسطس سنة ١٩٧٢ بشأن الموافقة على الكتاب المتبادل للجنة المشتركة  
لإبرام البروتوكول السنوي للتبادل التجاري بين جمهورية مصر العربية وجمهورية  
ألمانيا الديمقراطية الموقع في برلين بتاريخ أول ديسمبر سنة ١٩٧١ ، واتخاص  
بتعريف المادة السابعة من اتفاق المدفوعات الموقع بين البلدين بتاريخ  
٢٦ نوفمبر سنة ١٩٧٠ .

قرر:

مادة وحيدة - ينشر في الجريدة الرسمية الكتاب المتبادل للجنة المشتركة  
لإبرام البروتوكول السنوي للتبادل التجاري بين جمهورية مصر العربية وجمهورية  
ألمانيا الديمقراطية الموقع في برلين بتاريخ أول ديسمبر سنة ١٩٧١ ، واتخاص  
بتعريف المادة السابعة من اتفاق المدفوعات الموقع بين البلدين بتاريخ  
٢٦ نوفمبر سنة ١٩٧٠ ويعدل به اعتبارا من ١٠ مارس سنة ١٩٧٣ ما

تحريرا في ١٣ منفرسة ١٣٩٢ ( ١٨ مارس سنة ١٩٧٢ )

دكتور : محمد عبد القادر حاتم